الفيدراليّة في العراق

حلّ أم عقد

تأليف
آية الله الحاج الشّيخ
عبد الكريم العُقيليّ

منشورات
مُؤسّسة بُضعة المُصطفى صلى الله عليه وآله
إصدار رقم (27)

هويّة الكتاب

الكتاب:.....الفيدرالي في العراق حلّ أم عقد.

المؤلّف:.....سماحة آية الله الحاج الشّيخ عبد الكريم العُقيليّ.

الطبّعة:.....الأولى2003

الناشر:.....مؤسّسة بُضعة المُصطفى صلى الله عليه وآله لإحياء تُراث أهل البيت عليهم السلام

صفّ الحُروف والإخراج الفنّي:.....الحاج حسين عليّ عليّ.

العدد:.....2000نسخة.

جميع الحُقوق محفوظة لمؤسّسة بُضعة المُصطفى صلى الله عليه وآله

http://www.oqaili.com

http://www.oqaili.net

http://www.oqaili.org

info@oqaili.com

Tel:00982517725236

bthalmustafa@yahoo.com

ققق

قال الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام في وصيته المشهورة لمالك الأشتر عندما ولاّه مصر:

«إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ لِ لأَشْرَارِ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ فَلا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِماً عَلَى ظُلْمِهِ وَلا آثِماً عَلَى إِثْمِهِ... ثمّ قال عليه السلام: وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلاّ بِبَعْضٍ وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ ، فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ ، وَمِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الإِنصَافِ وَالرِّفْقِ ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَ الْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ، وَكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللَّهُ لَهُ سَهْمَهُ، وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ، أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظاً[1]...».

---

(١) نهج البلاغة430 432.

إبتهال

«اللّهم! إنّا نرغب إليك في دولة كريمة ، تعزّ بها الإسلام وأهله ، وتذلّ بها النّفاق وأهله، وتجعلنا فيها من الدّعاة إلى طاعتك ، والقادة إلى سبيلك ، وترزقُنا بها كرامة الدّنيا والآخرة»[1].

---

(١) مفاتيح الجنان: دُعاء الافتتاح310.

الإهداء

إلى من تخضّبت بدمه وهو يجود بنفسه حتّى مضى شهيداً صابراً....

إلى عبد الرّضا العُقيليّ ثاني الشّهداءِ، الأخ الأكبر، شَهِيد ا لانتفاضةِ الشّعبانيّة الغَرّاء..

وإلى المُعذّب في قعر السّجون، أوّل الشّهداء، والمبشّر من إمامه باللقاء، الشّهيد ميثم العُقيليّ...

وإلى المُغيّب المُفتقد، شهيد المقابر الجماعيّة. عمار العُقيليّ...

وإلى الوالد الحبيب، والفقيد الغريب المدفون بأرض قُم المُقدّسة...

وإلى الشّهداء الأبرار كافّة....

أرفع هذا الجُهد المُقلّ إلى أرواحهم الطّيّبة، راجياً شفاعتهم يوم اللقاء...

فقق

المُقدّمة

الحمد لله الذي كشف عنّا البأساء والضّراء. وأزاح بقدرته ليالي وأيّام الأشقياء، والصّلاة والسّلام على النّبيّ مُحمّد وآله الأزكياء، والرّحمة والغفران لأصحابهم الميامين النّجباء.

وبعد

فقد قُمت بدراسة موجزة لمفهوم طُرح أخيراً كنظام في بلدنا الجريح، بلد الأولياء وعرصة سيّد الشّهداء، هو النّظام الفيدرالي، حاولت فيها بيان بعض المطالب الهامّة في تعريفه ونشأته، والآثار المُترتّبة في تطبيقه، والمحاسن المُتوقّعة منه، مقارناً ذلك بما ورد عن الحكومة الولايات في عهد الإمام عليّ عليه السلام ليكون القارئ على بيّنة من أمره، وهذا الأمر ـ بحسب الحقيقة ـ يتطلّب المزيد من الدّراسة والتّحليل، ولا أدعي فيه كمالاً، ولا أرجو منه حطاماً إلاّ أداءً لِما وجب من الحسِّ الدّينيّ والوطنيّ، عسى أن يُسهم هذا البحث في بناء لَبِناتٍ أُولى لتشخيص النّافع من الضّار، والصّالح من الطّالح، خصوصاً في عراقنا المكلوم الذي مرّ وعلى قُرُونٍ بِنُظُم لم يُرَ منها خيراً، أتت على مصادرة خيراته، والتّلاعب بمقدراته، وتحجيم طاقاته، استئثاراً واستكباراً، وبالأخص النّظام البعثيّ البائد، الذي مثّل كأغتى وأطغى حُكم مرّ به الشّعب العراقيّ، وكان على رأس الطّغيان في ممارساته قتل الفكر الحُرّ، وتدمير

العُقول، وتعطيل الطّاقات، والهتك والفتك، وإهلاك الحرث والنّسل، وبعد إزاحته ـ والحمد لله ـ طلّت علينا مرحلة جديدة، آملين أن تكون خير المراحل في فتح أبواب الحُرّيّة في التّفكير والتّعبير، والمُشاركة الجدّيّة لأبناء العراق في تقرير المصير.

ولا يفوتني أن أُقدّم جزيل شكري، ووافر امتناني إلى كلٍّ من الأُستاذ الحاجّ عليّ بوصخر، والدّكتور حيدر الحدّاد، والدّكتور خليل الحدّاد، والشّابّ المُهذّب الحاج حسين عليّ عليّ، على ما قدّموه من مُلاحظات مُهمّة، وما المرجو إلاّ لطفه ولا المأمول إلاّ فضله، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

عبد الكريم العُقيليّ

تَعرِيفُ

الفِيدْرالِيّة

عرّف البعض الفيدراليّة **بأنّها**: مجموعة من الدّويلات أو الولايات تخضع في بعض الأمور لسلطة واحدة، وتستقلّ ببعض الأمور الأخرى التي تخضع بشأنها لسلطاتها الخاصّة.

وهي في جوهرها: تقسيم البلد إلى مناطق للحُكم الذّاتيّ، على أن ترتبط هذه الحُكومات المحليّة بحُكومة مركزيّة فيدراليّة، لا يجوز الانفصال عنها.

أشار الدّكتور "غراير ستيفنسون" المُشرف على تدريس مادّة أنظمة الحُكم في كليّة "فرانكلين ومارشال" في معرض حديثه عنها بقوله : تقوم كلّ ولاية بتطوير وإدارة برنامج تموّله ال حُكومة الفيدراليّة لتلبية الحاجات ال مُعيّنة لمواطنيها.

وعلى هذا الأساس، فإنّ سلطة ال حُكم في الدّولة الفيدراليّة تتوزّع على مستويين:

الأوّل ـ المُستوى الإقليميّ.

الثّاني ـ المُستوى القوميّ.

ولكلّ مستوى اختصاص قائم بذاته دون أن يمنع ذلك من التّنسيق بينهما، وعليه فالمواطن يخضع ل حُكومتين يتكفّل الدّستور الاتّحادي العامّ برسم سلطات واختصاصات كلّ منهما.

لكن الذي يلاحظ على ما ذُكر من التعريف: إنّه غير جامع، وذلك لأنّ مُفردة الدّستور الذي يشكّل رُكناً في تنظيم العلاقات، وتحديد الصلاحيات لكلّ من السلطات المركزيّة أو المحليّة لم يتعرّض له في متن التعريف، بل يعتبر الدّستور في الطليعة من هذا النّظام.

ومن هنا يمكن القول: بأنّ الحُكم الفيدراليّ هو نظام الولايات التي ترتبط بالحُكومة الرّئيسيّة المركزيّة والتي تخضع لدستور عامّ ينظّم شكل الحُكم ويحدّد الصلاحيات. ومن هنا ندرك أهّميّة جنوح كلّ الدّساتير الفيدراليّة إلى توزيع السلطة السياسيّة في ثلاث قوائم، هي:

القائمة الأولى: الخاصّة بالفدراليّة الرّئيسيّة التي تشمل ما يدخل في اختصاصها.

القائمة الثانية: المُتعلّقة بالولايات أو الأقاليم وما يدخل في مجال اختصاصها.

القائمة الثالثة: المُشتركة بينهما في مجال الموضوعات التي يكون للطرفين سلطة عليها، وفي هذه القائمة لو نَشَب خلاف بين قانونيّ الفيدراليّة والولايات فالمرجع حينئذٍ أحد أمرين:

الأمر الأوّل: إحالته إلى القانون الفيدراليّ وفقاً للصلاحيات المُصرّح بها.

الأمر الثاني: إرجاعه إلى المحكمة القضائيّة العُليا المُتخصّصة في حلّ النّزاعات وحسم الخُصومات.

والذي ينبغي الإشارة إليه هو أنّ ما ذُكر من تسجيل بعض المُلاحظات مبنيّ على أساس مايتبّناه أصحاب هذه النظريّة.

ولمعرفة أبعاد وأعماق الفيدراليّة نرجع قليلاً لنرى كيف تأسّست ونشأت الفيدراليّة في العالم، وبالتحّديد في الولايات المُتحدة الأمريكيّة.

نشأة الفِيدراليّة

أو

(حُكومةُ الولايات)

التفسيرات التي يمكن بيانها في أصل نشأة الفيدراليّة أو حُكومة الولايات تقوم على تحليلين:

التحليل الأوّل: إنّنا إذا أردنا تقييم نظام حُكومة الولايات، فإنّه يستدعي أن نضرب في أعماق التاريخ، ونرفع الستار المسدول عليه ـ مع الفراغ عن وجود اختلاف جوهريّ سنشير إليه لاحقاً ـ وحينئذ سنجد مصداقاً عمليّاً عاشته الأمّة الإسلاميّة أيّام حُكومة الإمام عليّ عليه السلام بتشكيل الوزارات وشرائط المستوزر ـ أي مَن يليق به منصب الوزير ـ وتعيين القُصاة وتوجيه الجُنْد والحَرس، والعامل مع طبقات أفراد تلك البلاد بما يتناسب مع وضعها، وحفظ نظامها، وإدامة كيانها، وما إلى ذلك من شؤون الحُكومة والإدارة.

وإليك بعض النّصوص الواردة في الرّسالة التاريخيّة الموجّهة من قبل القائد التاريخيّ **الإمام عليّ** عليه السلام إلى الوالي الحاكم **مالك الأشتر** (عليه الرّحمة والرضوان) **قال** عليه السلام:

«إِنَّ شَرَّ وُزَرَائِكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكَ لِ لأَشْرَارِ وَزِيراً، وَمَنْ شَرِكَهُمْ فِي الآثَامِ فَلا يَكُونَنَّ لَكَ بِطَانَةً ؛ فَإِنَّهُمْ أَعْوَانُ الأَثَمَةِ ، وَإِخْوَانُ الظَّلَمَةِ ، وَأَنْتَ وَاجِدٌ مِنْهُمْ خَيْرَ الْخَلَفِ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ آرَائِهِمْ وَنَفَاذِهِمْ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ مِثْلُ آصَارِهِمْ وَأَوْزَارِهِمْ وَآثَامِهِمْ ، مِمَّنْ لَمْ يُعَاوِنْ ظَالِماً عَلَى ظُلْمِهِ وَلا آثِماً عَلَى إِثْمِهِ»[1].

---

(١) نهج البلاغة430.

والذي يُستكشف من هذه الكلمات أمران:

الأمر الأوّل: التشكيل الوزاريّ في مدينة (مصر) الذي يقوم على أساس تعيين الصُّلحاء من الوزراء.

الأمر الثاني: بيان مفردات هامّة في صفة المستوزر الذي تقوم به الوزارة، وصلاح المستوزر عليهم.

قال عليه السلام: «وَاعْلَمْ أَنَّ الرَّعِيَّةَ طَبَقَاتٌ لا يَصْلُحُ بَعْضُهَا إِلاّ بِبَعْضٍ وَلا غِنَى بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ، فَمِنْهَا جُنُودُ اللَّهِ، وَمِنْهَا كُتَّابُ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَمِنْهَا قُضَاةُ الْعَدْلِ، وَمِنْهَا عُمَّالُ الإنصَافِ وَالرِّفْقِ، وَمِنْهَا أَهْلُ الْجِزْيَةِ وَالْخَرَاجِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ النَّاسِ، وَمِنْهَا التُّجَّارُ وَأَهْلُ الصِّنَاعَاتِ، وَمِنْهَا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى مِنْ ذَوِي الْحَاجَةِ وَالْمَسْكَنَةِ، وَكُلٌّ قَدْ سَمَّى اللَّهُ لَهُ سَهْمَهُ، وَوَضَعَ عَلَى حَدِّهِ فَرِيضَةً فِي كِتَابِهِ، أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله عَهْداً مِنْهُ عِنْدَنَا مَحْفُوظاً، فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللَّهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ، وَزَيْنُ الْوُلاةِ، وَعِزُّ الدِّينِ، وَسُبُلُ الأَمْنِ، وَلَيْسَ تَقُومُ الرَّعِيَّةُ إِلاّ بِهِمْ، ثُمَّ لا قِوَامَ لِلْجُنُودِ إِلاّ بِمَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَهُمْ مِنَ الْخَرَاجِ، الَّذِي يَقْوَوْنَ بِهِ عَلَى جِهَادِ عَدُوِّهِمْ، وَيَعْتَمِدُونَ عَلَيْهِ فِيمَا يُصْلِحُهُمْ، وَيَكُونُ مِنْ وَرَاءِ حَاجَتِهِمْ، ثُمَّ لا قِوَامَ لِهَذَيْنِ الصِّنْفَيْنِ إِلاّ بِالصِّنْفِ الثَّالِثِ، مِنَ الْقُضَاةِ وَالْعُمَّالِ وَالْكُتَّابِ؛ لِمَا يُحْكِمُونَ مِنَ الْمَعَاقِدِ، وَيَجْمَعُونَ مِنَ الْمَنَافِعِ، وَيُؤْتَمَنُونَ عَلَيْهِ مِنْ خَوَاصِّ الأُمُورِ وَعَوَامِّهَا، وَلا قِوَامَ لَهُمْ جَمِيعاً إِلاّ بِالتُّجَّارِ وَذَوِي الصِّنَاعَاتِ، فِيمَا يَجْتَمِعُونَ عَلَيْهِ مِنْ مَرَافِقِهِمْ، وَيُقِيمُونَهُ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، وَيَكْفُونَهُمْ مِنَ التَّرَفُّقِ بِأَيْدِيهِمْ مَا لا يَبْلُغُهُ رِفْقُ غَيْرِهِمْ»[1].

وبالتأمّل في معارض هذه الكلمات نحصل على نتيجة هامّة، وهي أنّ تفاصيل المهامّ بالنسبة إلى طبقات البلد، يعدّ مؤشراً هامّاً لتقنين حكومة الولايات واستقلالها في تصرفاتها، وتحديد مهامّها ـ بالطبع مع الحفاظ على ارتباطها بالحكومة المركزيّة القائمة في الكوفة آنذاك، وهي حكومة الإمام عليّ عليه السلام ـ.

---

(١) نهج البلاغة 432.

التحليل الثاني: هو أنّ الولايات المتّحدة الأمريكيّة كانت خاضعة تحت ظل سلطة فرضتها الحكومة بالبريطانيّة الإمبرياليّة آنذاك، وكان الأمريكيون يعتبرون أنّ السلطة المركزيّة تهدّد حقوقهم وحرّياتهم، لذا قام أبناء ذلك الجيل -وبالتّحديد قبل قرنين من الزّمان- بالتفكير لحلّ المشكلات التي تواجه المجتمع، وتمخّض على أثر ذلك وضع دستور يحدّ من صلاحيّات السّلطة المركزيّة، وفي الوقت نفسه منحها ما يكفي من السلطات لحماية المصلحة القوميّة، وبالفعل عالج المؤتمر الدّستوريّ المُنعقد في "فلاديلفيا" عام 1787 ميلاديّة، هذه المُشكلات التي كان يعاني منها الشعب الأمريكيّ، ومن هنا أوجد هذا الدّستور نظاماً بديلاً عن السّلطة المركزيّة، وذلك بتوزيع السلطات على مستويين من الحكومات، الحكومة القومية و حكومة الولايات، ولذا اعتبر هذا النوع من الحلول أحد الإنجازات الفريدة في تاريخ أمريكا، وجزءاً من العبقرية للنظام الدستوريّ فيها.

وعلى هذا يقول "ستيفنسون": إنّ نظام الفيدراليّة في أمريكا، يطبّق على أيّ فرد يعيش داخل حدود البلاد، على المستوى القومي العام، في حين تطبّق قوانين حكومات كلّ من الولايات الخمسين على الأفراد المقيمين في تلك الولايات فقط.

وهذا هو الذي يميّز النظام في أمريكا عن بريطانيا العظمى، حيث يكون النظام فيها أُحاديّاً، ويتمتّع برلمانها بالسلطة العليا في كلّ ما يخصّ الأمور التي تحصل داخل المملكة المتّحدة.

وحتّى إذا فوّض بعض الصلاحيات لهيئات أخرى في الشؤون المحلّية، فإنّه باستطاعة البرلمان أن يفرض على البلدان والمدن أو المقاطعات كلّ ما يراه

مُناسباً، فهو يستطيع حتّى إلغاء مُدن و مُقاطعات، أو تغيير حُدودها إذا شاء، على العكس في أمريكا، فإنّ الكُونغرس الأمريكيّ لا يتمتّع بسلطة إلغاء ولاية ما.

وبالمُحصّلة: إنّ نشأة هذا النّظام" الحُكم الفدراليّ" كان على أساس مُعاناة تعرّض لها الأمريكان في ظلّ سلطة الاحتلال البريطانيّ، وغياب الصّلاحيّات اللازمة في الولايات، والخشية من بروز السّلطة المركزيّة الأُحاديّة.

وكردّ فعل قام المعنيّون بصياغة الدّستور للبلاد، بتوزيع المهامّ والصّلاحيّات، وتحديد كلٌّ منهما بالنّسبة إلى السّلطتين، القوميّة والمحليّة. على الرّغم من التّعديلات العديدة، التي طالت موادّ الدّستور.

تنويه: لا يعني ما ذكرناه بال ضرّورة المطابقة مع الحُكومة الفيدراليّة بمفهومها المُعاصر، نعم، هناك نُقطة التقاء في الشّكل، حسب ما قدّمناه من تعريف للفيدراليّة، وافتراق في المضمون، كما سنُنبّه عليه في الكلمة الختاميّة إن شاء الله، فارتقب.

فائدة: لا يبعد دعوى أنّ ما هو الموجود من النّظم والحُكومات، مُقتبس من أشكال الحُكومات السّابقة، خُصوصاً وأنّ تراث المُسلمين قد نُقل إلى دول الغرب، و شُكّلت لجان تخصّصيّة لدراسة ما فيه. والاستفادة من مضامينه وصياغتها بما يتناسب مع رؤاهم، ومنه مبدأ الفيدراليّة، الذي أُجري عليه تعديلات كما يلاحظ من دراسته في أيام صياغته في أمريكا.

الفيدراليّة

في الولايات المّتحدة

الأمريكيّة

انكبّ الخُبراء الأمريكان قبل 200 عام على صياغة دستور للولايّات المتّحدة الأمريكيّة، وكانوا حينها تحت هيمنة بريطانيا العُظمى. وقد خرجوا على النّاس برسم الخُطوط العريضة لسياسة كلّ من الحُكومتين المركزيّة منها والمحلّيّة الخاصّة بالولايات.

يقول الدّكتور "جونيور": تتمتّع الحُكومة المركزيّة بصلاحيّات محدودة، وتكون لها السّيطرة الدّقيقة على الشؤون الخارجيّة، أمّا مُمارسة السّلطة في الشؤون الدّاخليّة، فأمر أكثر تعقيداً.

بموجب الدّستور تتمتّع الحُكومة الولايّات المتّحدة بال صلاحيّة الحصريّة لتنظيم التّجارة بين الولايّات والتّجارة الخارجيّة، ولسكّ ال نقود، ومنح الجنسيّة للمُهاجرين، وتشكيل قوّات برّيّة أو بحريّة، وأمور أخرى، والولايات ال مُتّحدة تضمن لكلّ من الولايات، أن تكون لديها حُكومة ذات نظام جُمهوريّ ما يضمن إلاّ تعمد أيّ ولاية إلى إقامة حُكم ملكيّ مثلاً. هذه المجالات هي مجالات من الواضح أنّ مصلحة البلاد ك كلّ تتقدّم فيها على مصالح كُلّ ولاية مُنفردة، ولذلك كان الصّحيح الاحتفاظ بها للحُكومة القوميّة، وللحُكومة القوميّة سلطة قضائيّة لحلّ الخلافات بين ولايتين أو أكثر، وبين مواطني ولايات مُختلفة.

وعن دائرة الفراغ[1] **يقول:** أمّا في المجالات التي لا يذكر الدّستور أنّها من صلاحيّات الحُكومة المركزيّة، فيمكن للولايات أن تتولّى السّلطة فيها، شرط أن لا يتناقض عملها مع الصّلاحيّات التي يمكن للحُكومة المركزيّة أن تمارسها قانونيّاً ففي المواضيع الكُبرى والهامّة، التي تطال المواطنين في حياتهم اليومية، مثل التعليم، والجريمة والعقاب، والصحّة، فلا يحُدّد الدّستور مسؤوليّة مباشرة لأيّ من الحُكومتين عنها، واستناداً إلى المبادئ الجمهوريّة التي كان يسترشد بها جيل المؤسّسين، **خاصّة نظريّات "جون لوك"** احتفظ الشّعب بهذه الصّلاحيّات، والتي فوّض للولايات القيام بها من خلال الدّساتير المُختلفة للتك الولايات، كان واضعو الدّستور مدركين لاحتمال وقوع نزاع بين مستويي الحُكم، أو بين عناصر كلّ من المُستويين، خاصّة في مجال استخدام الصّلاحيّات المُتزامنة، وتبنّوا بعض الإستراتيجيات لتحاشي ذلك.

منها: أُعطي دستور الولايات المُتّحدة (الفيدراليّ) سيادة أعلى من دساتير الولايات، وهذه الحالة أعطت المحكمة العُليا سلطة فرض تطبيقه، فقد تضمّن الدّستور فقرة، أعلنت أنّ إجراءات الحُكومة القوميّة تكون لها السّيادة عندما يتضارب استخدامها الدّستوري لسلطتها مع الإجراءات المشروعة للولايات.

ومنع الدّستور بصورة واضحة الولايات من ممارسة صلاحيّات مُعيّنة أُعطيت للحُكومة المركزيّة وكجزء من الحملة لتأمين المصادقة على الدّستور، وافق واضعوه على دعم وثيقة الحُقوق، التي تضمّ التّعديلات العشرة الأولى للدّستور، والتي تهدف إلى منع الحُكومة القوميّة المركزيّة من التّدخّل في الحريّات الفرديّة، وقد وضع الدّستور القواعد الأساسيّة للعلاقات بين الولايات بتعداده

---

(١) أي المجال الذي ليس فيه تشريع أو تقنين.

الموجبات المُتبادلة المفروضة على الولايات تجاه بعضها البعض، وجعل كلّ ولاية جديدة تنضمّ إلى الاتّحاد ومتساوية مع الولايّات الأصليّة.

وأخيراً تمّ تمثيل الولايات في الحُكومة القوميّة بعدد متساوٍ من الأعضاء في المجلس الأعلى للكونغرس، أي مجلس الشيوخ.

والجدير بالذّكر هنا: إنّ فكرة النظام "الكونفدرالي" ـ الذي ينصّ على سيادة كلّ ولاية على أرضها، وكانت الولايات تتعاون في "رابطة الصداقة" ـ أوجبت التّداخل في الحُكومات، وبتعبير أدق: حُكومة في ضمن حُكومة مُضافاً إلى أنّ بعض الولايات عمدت إلى حرمان مواطنيها من بعض الحُريّات، وتغليب مصالحها الخاصّة على مصالح الدّولة ككلّ، الأمر الذي أدّى إلى استياء واسع النّطاق من مواد هذا النظام في عام 1787 ميلادية، ومن ثم انبثق مُؤتمر لمندوبي الولايات من أجل صياغة دستور جديد.

وقد صدرت وثيقة عن ذلك المُؤتمر تبدأ بالكلمات الشهيرة "**نحن شعب الولايات المتحدة**" مُدلّة على مصدر السيادة في الدّولة الجديدة، هذا الدّستور تكفّل ببيان السلطات، ووضع الحدّ من التّصرف الخارج عن مدار المصلحة العامّة للبلاد، من هنا فقد تركّزت الولايات على القضايا المحليّة، والحُكومة القوميّة على أمور أكثر شمولاً.

إنّ الفيدراليّة في أمريكا واجهت نقاشات على الدّوام، حتّى أنّ الرّئيس "وودرو ويلسون" في سنوات 1913 1920 ميلادية، كان يرى أنّ هذه القضيّة لا يمكن حلّها في رأي أو جيل واحد. وكذا فإنّه يرى أنّ التغيّرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتحوّلات في القيّم السياسيّة، ودور الدّولة الأمريكيّة في العالم، أمور تطلّبت تجميعها من كلّ جيل جديد، أن يُعامل معها الفيدراليّة وكأنّها مسألة جديدة، وما زاد في تعقيد المُشكلة، هو أنّ الولايات من الناحية

المحليّة كانت أكثر كفاءة في أداء المهامّ الحكوم يةّ بصورة مرضية في أول الأمر، مقارنة بما أصبحت عليه في ال حُقب اللّية، عندما أخذت المشاكل تستلزم بصورة مُتزايدة حُلولاً تشارك فيها ع دّة ولايات، خُصوصاً في النّصف الأخير من القرن التّسع عشر، بعدما أصبحت الولايات المُتّحدة رائداً عملاقاً في الصنّاعات، وقيام مُدن كبرى، و بروُز الشرّكات الاحتكار يةّ المُنتجة للسلّع والخدمات، فإنّه قد ظهرت سلطة اقتصاد يةّ خارجة عن السيّطرة، وهي ما كان معظم الأمريكيين يعتبره خطراً موازياً لخطر سلطة خارجة في ال سيّطرة؛ لذلك حاولت ومن خلال الدّستور تنظيم التجّارة بين الولايات، الحدّ من تضخّم تلك الحالة. ومن جهة أخرى، وضعت نظام ال ضمّان الاجتماعي، وغيرها من المجالات إلى أن انتهى أمرها إلى تقرير نظام فدراليّ تعاونيّ.

ويمكننا القول: إنّ الفيدرالية يةّ على ضوء نظر يةّ أصحابها، استطاعت أن تستوعب القضايا المح لّية عن طريق إضافة طابع اللامركزيّة على ال سياسات والعمل السياسي. وهذا الأمر كان المتوخّى لدى ال شعّب الأمريكي، والهدف الأعلى من إقرار الفيدرال يةّ مضافاً إلى ال حُقوق اللازمة من رعاية اجتماعية، وإصلاح التعّليم، وأنظمة الصحّّة والسلّامة، وحقّ الانتخاب الذي كان من مهامّه انتخاب أعضاء مجلس الشيّوخ، الذي يباشر انتخاب أعضائه الشعّب مُباشرة.

ومن هنا فقد أعطى النّظام الفيدرالي ّ فرُص المُساهمة في العمل السياّسي والحُكومي، فبقدر ما تزداد مستويات ال حُكم، فإ نّ تزداد بذلك القدر فرُص النّاس للاقتراع في الانتخابات ، وتو لّي المناصب العامّة ، حيث ينتخب مواطنو الولايات آلاف المسؤولين في حُكومة الولايات والحُكومة المحلّية. وأخيراً إنّ ما يفرز هذا ال نّظام الدّيمقراطيّ توفيره منبراً للانتقاد ال فعّال لل سياّسات والمُمارسات الحُكومية، حيث يتمكّن المُواطن في ظلّ هذا الوضع إبراز

التحفّظات في السياسة المعيّنة ، أو الإجراء السياسي المعيّن، وفي هذا الصدد كتب **"جيمس ماديسون" عام1792**: "إن لم يشُوّه هذا التحسّن الحُكم الحُرّ أثناء تنفيذه، فقد تبيّن أنّه (أي النظام الفيدرالي) أفضل تراث تركه المُشرّعون لبلدهم، وأفضل درس أعطاه المُتبرعون به للعالم".

أي بالنسبة إلى الدولة التي تبحث عن شكل للحُكم يعُزّز الحُرية، فإن التراث الفيدرالي هو مَثَل مِن المُمكن اعتماده.

أسباب

تحفّظ دول العالم

من الفيدراليّة

لم تكن الفيدراليّة بعيدة عن مرأى حركات ا لتحرّر ودول العالم وشعوبها، فهي النظام الذي ولد قبل 200 سنة تقريباً. وشاع وذاع صيته في دولة تمثل القُطب المُنفرد في العالم. وقد تعرّض لمجموعة إشكالات نتجت في أغلبها عن وجود سلطتين، تحتاج المركزيّة منها إلى صلاح يات أوسع لإدارة كلّ من الشؤون الخارجيّة من جهة، وال شؤون الدّاخليّة ـ كالمتعلّقة بالتجّارة والصنّاعة والجيش والأمن الدّاخلي، بل والأمن الخارجي وغيرها ـ من جهة أخرى، كما أشرنا في ما مرّ إلى هذه النوّاحي، الأمر الذي دعا إلى تشكيل "محكمة قضائية عُليا". و نظم ضمان وغيرها، فهي ما زالت تحت المجهر لدى جميع ال مُتطلّعين إلى تطبيقات أفضل في الإدارة والحُكم.

واللازم ذكره هنا: هو أنّ العالم بأسره لم يُبق نظر يّ في الحُكم إلاّ وعمد إلى تطبيقها ، ولم تُوصل تلك التّجارب ال مُتعدّدة، والمُختبرات المُتكرّرة ـ والتي ما دّة الاختبار فيها شعُوبها ـ إلاّ الخبّط تارة، والتّراجع تارة أخرى، والتّعديل بل والتبّديل ثالثة، وخير مثال على ذلك الانهيار الذي حلّ با لنظُم الماركسيّة والاشتراكيّة والقوم يّة، بل وال مُتلبسّة بالوطنيّة والقوم يّة، وهذا بنفسه كاشف إنّ يّ على نقص تلك ال طرّوحات بنفسها ؛ لأ نّها وليدة غير الكامل، وهي دالّة على أنّ السنّن الإله يّة هي النافذة في الكون والإنسان والحياة "سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً ":[1] من هنا يمكن

---

(١) الأحزاب:62.

أن نلاحظ أهّم الأسباب التي أوجبت ال تحفّظ من هكذا نُظم وضعيّة، ومنها :

1 ـ خطُورة التقسّيم على مدى الزّمن، خصوُصاً بعد أن تأ خُذ الولايات موقعها الاقتصاديّ وال سياسيّ، بالأخ صّ في بلدُاننا التي هي أكثر استعداداً للانفصال، اللّهمّ الاّ أن تُكتب في الدّستور مواد تمنع بشكل قطع يّ نشوء حركات أو ولايات انفصاليّة أو نظُم مُخالفة لما في الدّستور، وتعطي للحُكومة المركزيّة كامل الح قّ في مواجهتها، وردعها ولو باستخدام آل يّة المواجهة العسكريّة وما أشبه.

2 ـ اتّساع الهوّة وظهور الفجوات في الجانبين الاقتصاديّ والاجتماعيّ فيما بين الولايات.

3 ـ شعور المواطنين على مُرور الليالي والأيام، وانحصاره في ظل نظام الولايات بفقدان الهوية والانتماء إلى الوطن الكبير، كما يص رّح الدّكتور" ستيفنسون " بقوله: طيلة معظم تاريخ البلاد كان عدد كبير من الناس ينسبون انتمائهم الأساسي للولاية.

4 ـ انفراد السلّطة المركز يّة تدريجيًّا بالواقع السيّاسي والاقتصادي، وما إلى ذلك من أسباب وعلل.

وقد يجُاب على هذه ال نقاط بأجوبة تكفل ضمان ال نظام الفيدراليّ في مسيره السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ ، بما يمنع من وقوع المخاطر التي تتسبّب في انهيار ال مُجتمع الواحد، وما ذكرناه من الأسباب لعلّه الأهم، وقد تكون هناك دواعي أُخرى كما لا يخفى.

نظرة الإمام

عليّ ابن أبي طالب عليه السلام

إلى حُكومة الولايات

إنّ البذرة الأولى لنظام الولايات كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وما بعده أيّام حُكومة الخُلفاء، وبما أنّ الفاصيل الهامّة في دقائق هذه الحُكومة (نظام الولايات) في عهد الإمام علي عليه السلام أكثر وضوحاً، خصوصاً بعد انتشار رُقعة الحُكم إلى دُول ومُدن عديدة، آثرنا الحديث عنها؛ لِما توفّر لنا من نصوص ووثائق هامّة، لهذا ذُكر أنّ الدّولة الإسلاميّة الكُبرى في عهده عليه السلام كانت تضمّ تحتها خمسين دولة، يُشرف عليها الإمام من خلال السُّلطة المركزيّة التي كانت تتخذ الكوفة عاصمة لها، وكان شكل النّظام على غرار الحُكومات والولايات، وهذا ما نكتشفه من خلال التعيين والتنصيب من قبله عليه السلام على الولايات، وكان يُطلق على أصحابها بـ **(الواليّ)**[1] فقد تولّى منصب الحاكم والوالي على (مصر) آنذاك مجموعة من أصحابه. مثل مُحمّد بن أبي بكر، وقيس بن سعد الأنصاري، ومالك الأشتر، وعلى جُند (حلوان) الأسود بن قُطبة، وعلى (هيت) كُميل بن زياد النَّخَعي، وعلى (الكوفة) أبو موسى الأشعري، وعلى (مكّة) قثم ابن العبّاس، وعلى (المدينة) سهل بن حنيف الأنصاري، وعلى (أذربيجان) الأشعث بن قيس، وعلى (البصرة) عثمان بن حنيف الأنصاري، وعلى (البحرين)

---

(١) القيّم على شؤون إدارة البلد.

عُمر بن أبي سلمة المخزومي، والنُّعمان بن عجلان الزّرقي، وعلى (أردشير خرّة) مصقلة بن هبيرة الشّيباني.

يبقى المُهم **هو بيان أ همّ الفوارق** بين الشّكلين من الحُكم، أي نظام الولايات في عهده عليه السلام ونظام الحُكم الفيدراليّ اليوم، وهي كما يلي:

1 ـ إنّ السّلطة المركزيّة كانت خاضعة في ظلّ الولايات في عهد الإمام إلى الحُكومة المركزيّة المُتمثّلة بشخصه كخليفة للمُسلمين، القادر على التّمييز الصّحيح في التّعيين والإدارة، بينما نجد أنّ السّلطة المركزيّة في النّظام الفيدرالي تابعة إلى الحُكومة القوميّة ، في ظلّ صلاحيّات تقلّ أو تكثر حسب المُقرّر عندهم في الدّستور، الذي طرأ عليه تعديلات، بل تغييرات.

2 ـ تعيين الولاة والحُكام على الولايات في عهد الإمام عليّ عليه السلام كان من قبله مباشرة، بينما نجد الولايات في النّظام الفيدراليّ قائماً على أساس الانتخاب من المُقترعين في تلك الولاية.

نقول: اليوم وبعد غياب المعصوم (عليه السّلام) فمن الضّروري جداً سلوك طريق الانتخاب؛ لانسداد باب معرفة الأصلح.

3 ـ الإشراف المُباشر في عهده على كلّ الجُزئيات المُرتبطة بمصالح الأمّة، بل بمصالح الواليّ، على خلافه في ظلّ النّظام الفيدراليّ، فإنّه يُوكل المهامّ في مثل هذه الأمر إلى الحُكام في تلك الولايات ، على ضوء الصّلاحيّات المُقرّرة في الدّستور.

ولتوضيح هذه النُّقطة نُشير إلى أنّ الإمام و بخّ واليه على البصرة ، عثمان بن حُنيف الأنصاري، عندما بلغه أنّه دُعي إلى وليمة قوم من أهلها فمضى إليها ، قال له (عليه السّلام):

«أَمَّا بَعْدُ يَا ابْنَ حُنَيْفٍ ، فَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلاً مِنْ فِتْيَةِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ دَعَاكَ إِلَى مَأْدُبَةٍ فَأَسْرَعْتَ إِلَيْهَا، تُسْتَطَابُ لَكَ الأَلْوَانُ، وَتُنْقَلُ إِلَيْكَ الْجِفَانُ، وَمَا ظَنَنْتُ أَنَّكَ تُجِيبُ إِلَى طَعَامِ قَوْمٍ، عَائِلُهُمْ مَجْفُوٌّ وَغَنِيُّهُمْ مَدْعُوٌّ ، فَانْظُرْ إِلَى مَا تَقْضَمُهُ مِنْ هَذَا الْمَقْضَمِ، فَمَا اشْتَبَهَ عَلَيْكَ عِلْمُهُ فَالْفِظْهُ، وَمَا أَيْقَنْتَ بِطِيبِ وُجُوهِهِ فَنَلْ مِنْهُ. أَلا وَإِنَّ لِكُلِّ مَأْمُومٍ إِمَاماً يَقْتَدِي بِهِ، وَيَسْتَضِيءُ بِنُورِ عِلْمِهِ، أَلا وَإِنَّ إِمَامَكُمْ قَدِ اكْتَفَى مِنْ دُنْيَاهُ بِطِمْرَيْهِ ، وَمِنْ طُعْمِهِ بِقُرْصَيْهِ، أَلا وَإِنَّكُمْ لا تَقْدِرُونَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَعِينُونِي بِوَرَعٍ وَاجْتِهَادٍ وَعِفَّةٍ وَسَدَادٍ، فَوَاللَّهِ، مَا كَنَزْتُ مِنْ دُنْيَاكُمْ تِبْراً، وَلا ادَّخَرْتُ مِنْ غَنَائِمِهَا وَفْراً ، وَلا أَعْدَدْتُ لِبَالِي ثَوْبِي طِمْراً ، وَلا حُزْتُ مِنْ أَرْضِهَا شِبْراً، وَلا أَخَذْتُ مِنْهُ إِلاّ كَقُوتِ أَتَانٍ دَبِرَةٍ ، وَلَهِيَ فِي عَيْنِي أَوْهَى وَأَوْهَنُ مِنْ عَفْصَةٍ مَقِرَةٍ»[1].

ومن ذلك يتبيّن الفوارق الجوهرية بين النظامين، نعم، في عصر الغيبة[2] للإمام عليه السلام فإنّه يُرجّح صياغة تلفيقيّة بين ما يمكن الاستفادة منه في عصرنا من النّظام الفيدراليّ، وبين نظام الولايات، وما فيه من محاسن هامّة صالحة للتطبيق في كلّ وقت، وهذا ما سنشير إليه في الكلمة الختامية، فانتظر.

---

(١) نهج البلاغة416.

(٢) نعني بالغيبة: غياب الإمام المنصوص عليه ، وفق نظر يةّ الإمامة الاثني عشر ية، حيث يتوجه الأمر لإدارة شؤُون الأمّة إلى الفقهاء العُدول، أو عُدول المُؤمنين، وهذا هو المُصرّح به وفق النّص الوارد عن الإمام الثّاني عشر عليه السلام بقوله: «**وأمّا الحوادث الواقعة فأرجعوا بها إلى رواة حديثنا**» وقوله عليه السلام: «**من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مُخالفاً لهواه مُطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يُقلّدوه**» فلاحظ.

إمكانيّة تطبيق

الفيدراليّة

في العراق

إنّ أوّل ما يمكن تدشينه في هذا الفصل من الدّراسة، هو تعيين الموقف من الدّستور، الذي يشكّل المنطلق الأساسيّ في مختلف القواحي السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة وغيرها، وذلك من خلال أمرين:

الأمر الأوّل: إقرار صياغته من خلال الاقتراع الذي يباشره الشعب بكلّ أطيافه.

الأمر الثاني: دقّة الموضوعات المصاغة فيه، الأمر الذي يتطلّب وضوحاً يُحكم بموجبه على صحّة أو سقم النظام الفيدرالي، والجديرّ بالذّكر هو أنّنا أصدرنا بياناً أعربنا فيه عن الموقف الصحّيح من آلية وضع الدّستور، لذا نورده هنا:

بسم الله الرّحمن الرّحيم

(بيان هامّ عن الأحداث والتطوّرات الأخيرة في العراق)

قال تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظّاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ**﴾[1].

في هذا الخطاب الإلهي تصريح لأمر المشاور وضرورة الاستشارة في الشؤون الهامّة للحياة، ثمّ العزم والتوكّل على الله، وهذا هو النهج القويم والمسار الصحّيح، لبناء حياة حُرّة كريمة في بلد الرّافدين، وإنّ شعبنا النبيل عانى ـ وعلى

---

(١) آل عمران 159.

مُدّة طويلة من الزّمن ـ من ويلات لم يُسمع بمثلها، بل ولم يَخطر على بال أحد ، وكان على رأسها وأهمّها هي قتل الفكر الحُرّ، وتدمير العقل، وتعطيل الطّاقات، مع الهتك والفتك بالإنسان شكلاً ومضموناً، وكان الأمر الذي لا يقلّ عنه خطراً هو الاستعلاء على كرامة الإنسان في العراق، في إطار زُمرة حاكمة ، لا تُقيم للمُثل والقيم وزناً، ولم يكُن لها معنىً في قاموس حُكمها وسياستها، وبعد كلّ هذا فقد تعلّقت مشيئته سبحانه وتعالى بتسخير مَن وراء البحار ؛ لتخليص هذا الشّعب المُقاوم من قلاع طواغيت البعث، وأثمرت مُقاومة الشّعب العراقي، وأينعت أشجار إخلاصها عن ختم ملّف أسود من حُكم العفالقة المُجرمين، وقد انتقلنا إلى مرحلة جديدة ، نأمل أن تؤخذ فيها أهمّ الأُسس التي يلزم مُراعاتها، لبناء عراق حُرّ كريم مُستقلّ، يأخُذ بزمام الأمر ، وذلك بالاهتمام الخاصّ بالشّأن التالي:

إشراك الشّعب بكلّ أطيافه وأفراده، في كلّ الخطوات التي تُساهم في بناء العراق حُكماً وإدارة، في صياغة الدّستور الدّائم، الذي يكفُلُ للإنسان في العراق سلامته، في كلّ أنحاء الحياة، وضمان حرّيته وكرامته، الأمر الذي يتطلّب أن يكون للعراقيّين حقّ الصّياغة للدّستور، وذلك من خلال استفتاء عامّ ، عبر المُحافظات، بانتخاب الأكفاء من المُفكّرين والسّياسيّين والمُطّلعين، وسيسهم هذا النّحو من التّوجّه في تحقيق أمرين هامّين للغاية.

الأمر الأوّل: شعور المُواطن بأنّ هذا الدّستور هو دستور ناشئ عن إرادة جماهيريّة، وبالتّالي هو قرارهم ورأيهم.

الأمر الثّاني: قطع الطّريق أمام المُشكّكين في مصداقيّة استقلال العراقيّين في قراراتهم، وبدون ذلك سيكون أصل البناء هشّاً، و رُبما يُسبّب ـ لا سمح الله ـ في إعادة ديكتاتوريّة جديدة مُلبسة بزيّ آخر.

والله نسأل التوفيق والتسديد لجميع العاملين في خدمة شعبنا المظلوم، وإقرار العدل والأمن، وإعادة كرامة الإنسان وحريّته، والحمد لله أوّلاً وأخراً.

انتهى البيان

وممّا ذكرنا، ينبغي رسم الخُطوط العريضة في دراسة الشروط اللازمة، التي تضمن نجاح هذا النوع من النُظم في العراق ـ وليس بالضرورة هو التبنّي النهائي لمثل هذا المشروع، باعتبار تعدّد الأطروحات الكفيلة لقيام نظام يؤمّن وحدة الأراضي، واستحكام العدالة، وإرساء قواعد الأمن داخل الوطن الواحد، والشروط ـ كما نعتقد ـ هي كما يلي:

1 ـ ضمان عدم تقسيم العراق، وذلك من خلال إنشاء موادّ حازمة في متن الدّستور.

2 ـ كفالة التوازن بين الولايات اقتصاديّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً، وما إلى ذلك.

3 ـ منح الحريات والمزيد من الصلاحيّات للولايات في إدارة شؤونها بما يضمن حقوقها.

4 ـ إشراك الحُكومات المحليّة في القرارات المصيريّة، التي تهمّ مصلحة البلد الواحد.

5 ـ حقّ الانتخاب والترشيح لمناصب الدّولة على مُختلف المجالات، الرّئاسيّة منها والبرلمانيّة القضائيّة العُليا.

وعلى ضوء ما رسمنا يمكن القول: إنّ الدّستور إذا تكفّل بالنّصوص الصريحة، بما بيّناه من الشروط، فإنّ النّظام الفيدراليّ سيحظى بقبول الأكثريّة في مرحلتنا الفعليّة، التي نعيش فيها عصراً جديداً من الحُريّة في التفكير والتعبير في مُختلف نواحي الحياة.

الكلمة

الختامية

إنّ ما قمنا به من دراسة في هذه الرّسالة عن النّظام الفيدرالي، ليس لغرض إضفاء طابع الشرّعية عليه، بقدر ما هو تعبير عن الواقع الفعلي ، الذي أُقرّ في أوّل وهلة للنّظام الجديد في العراق، وإلاّ فإنّ ال نّظام الأمثل باعتقادنا هو السّيْر على تعاليم الكتاب المجيد، والسنّة المُطّهرة، وانتهاج مسلك الأولياء والحُكماء، من أهل بيت العصمة والطّهارة عليهم السلام لإرساء قواعد العدل ، وتنظيم شؤون الولايات، بما يكفل لها ضمان حقوقها ، وعدم التّعدي عليها ؛ ولأجل ذلك قام أمير المؤمنين عليه السلام بمُتابعة الولايات والولاة، مُتابعة دقيقة في كلّ شاردة وواردة.

وإليك نصَّ ما ورد في بعض من الوصايا ال ذّ هبيّة الخالدة لواليه على مصر القائد التاريخيّ مالك الأشتر (رضوان الله عليه):

«وَلا يَثْقُلَنَّ عَلَيْكَ شَيْءٌ خَفَّفْتَ بِهِ الْمَئُونَةَ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُ ذُخْرٌ يَعُودُونَ بِهِ عَلَيْكَ فِي عِمَارَةِ بِلادِكَ ، وَتَزْيِينِ ولايَتِكَ مَعَ اسْتِجْلابِكَ حُسْنَ ثَنَائِهِمْ ، وَتَبَجُّحِكَ بِاسْتِفَاضَةِ الْعَدْلِ فِيهِمْ، مُعْتَمِداً فَضْلَ قُوَّتِهِمْ بِمَا ذَخَرْتَ عِنْدَهُمْ مِنْ إِجْمَامِكَ لَهُمْ، وَالثِّقَةَ مِنْهُمْ بِمَا عَوَّدْتَهُمْ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ، وَرِفْقِكَ بِهِمْ فَرُبَّمَا حَدَثَ مِنَ الأُمُورِ مَا إِذَا عَوَّلْتَ فِيهِ عَلَيْهِمْ ، مِنْ بَعْدُ احْتَمَلُوهُ طَيِّبَةً أَنْفُسُهُمْ بِهِ، فَإِنَّ الْعُمْرَانَ مُحْتَمِلٌ مَاحَمَّلْتَهُ ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى خَرَابُ الأَرْضِ مِنْ إِعْوَازِ أَهْلِهَا، وَإِنَّمَا يُعْوِزُ أَهْلُهَا لإِشْرَافِ أَنْفُسِ الْوُلاةِ عَلَى الْجَمْعِ ، وَسُوءِ ظَنِّهِمْ بِالْبَقَاءِ، وَقِلَّةِ انْتِفَاعِهِمْ بِالْعِبَرِ»[1].

---

(١)نهج البلاغة334.

وبالتأمّل في هذه الكلمات التاريخية الهامّة ـ خصوصاً تركيزه عليه السلام على عمارة الأرض وبناء البُنى التحتيّة للبلاد، والتي هي أهمّ وأولى من تكنيز الأموال، نقطع بأنّ الميزان هو الإعمار؛ لأنّه يجلب إصلاح البلاد، فتدبّر.

ولا تفوتنا تلك الكلمات التي ما زالت ترّن الأسماع على لسان بنت المُصطفى الصدّيقة الكُبرى فاطمة عليها السلام:

«وما نقموا من أبي الحسن، نقموا والله منه نكير سيفه، وشدّة وطأته، ونكال وقعته، وتنمّره في ذات الله عزّ وجلّ.

والله، لوتكافوا عن زمان نبذه رسول الله صلى الله عليه وآله لأعتلقه، ولسار بهم سيراً سجحاً، لا يكلم خشاشة ، ولايتتعتع راكبه، ولأوردهم منهلاً نميراً فضفاضاً، تطفح ضفتاه، ولاصدرهم بطاناً، قد تخيّ لهم الرّي، غير متحلّ منه بطائل ، إلاّ بغمر الماء، وردعه سورة الساغب، ولفتحت عليهم بركات السماء والأرض، وسياخذهم الله بما كانوا يكسبون»[1].

وعلى أيّ حال فإن أُريد إرساء الثوابت الصحيحة في الحُكم الفعليّ من قبل الحُكّام الجدد، و ملاحظة الضرورات، التي يتمّ من خلالها استتاب الأمن، وترسيخ العدل والمُساواة، بين أبناء الشعّب الواحد، فإنّنا بلاأدنى شكّ سنكون العون في ذلك، ولاقصرّ في التأييّد والمُساعدة، والله من وراء القصد ، والحمد لله أوّلاً وآخراً.

وكَتَبَ
عبد الكريم العُقيليّ
الكويت 23/8/2003

---

(١) معاني الأخبار للشيّخ الصدّوق:355.

دُعاء الختام

ورد عن المعصوم عليه السلام:

«اللّهم! أرنا الحقّ حقّا فنتبعه، والباطل باطلاً فنجتنبه».

المصادر

1ـ المجلّة الفيدراليّة، العدد 46.

2ـ مُوسوعة العُلوم السياسيّة، مُحمّد محمود ربيع، إسماعيل صبري مُقلّد وآخرون، الكويت 1994

3ـ معاني الأخبار، للشيّخ الصدّوق.

4ـ شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد.

فهرس الموضوعات

ابتهال.....5

الإهداء.....7

المُقدّمة.....9

تعريف الفيدراليّة.....11

نشأة الفيدراليّة أو حُكومة الولايات.....15

الفيدراليّة في الولايات المُتحدة الأمريكيّة.....21

أسباب تحفظ دول العالم من الفيدراليّة.....29

نظرة الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام إلى حُكومة الولايات 33

إمكانيّة تطبيق الفيدراليّة بالعراق.....39

الكلمة الختاميّة.....45

دُعاء الختام.....49

المصادر.....51

فهرس الموضوعات.....53

المُؤلّف في سُطور

- ❖ وُلد عام 1959 ميلاديّ في محافظة العمارة بالعراق، وفي بيت عُرف بالتديّن والولاء للنبّي وآله الأطهار عليهم السلام.
- ❖ أكملَ دراسته الأكاديميّة في الإعداديّة الصناعيّة بالمحافظة.
- ❖ خَتمَ القرآن الكريم في أيّام صِباه على يد أحد العُلماء في الجامع الكبير مرّتين، وتتلمذ على يديه الشبّان في المُحافظة.
- ❖ أعتقل في سجُون حزب البعث البائد عام 1977 ـ 1979 ميلادي، وبعد الإفراج عنه، هاجر إلى الجُمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.
- ❖ تتلمذ على يد أبرز العُلماء ومراجع الحوزة في قمُ، وتلقّى فيها دراساته في السطوح وأبحاث الخارج.
- ❖ حضر أبحاث المرجع الكبير آية الله الشيخ الوحيد الخراساني مُدّ ظلّه، ودون أبحاثه في الفقه والأصول.
- ❖ أجاز له بعض الأكابر من المراجع (الاجتهاد) بعد مُذاكرات هامّة.
- ❖ سافر إلى بلدان عديدة، كال صين، سويسرا، تركيا، سوريا، لبنان، بريطانيا والكويت لغرض التبليغ.
- ❖ شيّد عدّة مُؤسّسات علميّة، ومشاريع خيريّة في عدّة دول إسلاميّة.
- ❖ ألّف ما يقارب ثلاثين كتاباً، تأليفا وتحقيقاً في مُختلف العُلوم، ومنها: ظلامات فاطمة الزّهراء عليها السلام سرّ الخطاب في الكتاب، أسرار الشهّادة، عيون المُعجزات، القول المُختصر في المهدي المُنتظر، الاجتهاد والتقليد.
- ❖ قدّم ثلاثة من إخوته شهُداء، وشارك في الانتفاضة الشعّبانية، وقد استشهد أخاه الأكبر بين يديه.

❖ عاد إلى الوطن بعد سقوط النظام البعثي بعد خمسة وعشرين سنة من الغربة مُستقبلاً من جماهير العمارة.

❖ أصدر عدّة بيانات، رسم فيها رؤيته لمُستقبل العراق، ومنها هذا الكتاب الذي بين يديك.

العاشر

منشورات

مؤسّسة (بضُعة المُصطفى)

لإحياء تراث أهل البيت (عليهم السلام)

رقم الإصدار (27)